مقدمة: –

تعرف وثيقة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة رسميا باسم "تحويل عالمنا "، وتتضمن سبعة عشر هدفا وضعتها منظمة الأمم المتحدة، وتم الموافقة عليها بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥، وأول يناير ٢٠١٦، وتضمنتها خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. هذه الأهداف هي أهداف عامة تندرج تحتها مجموعة من الأهداف الأقل عمومية عددها ١٦٩ هدفا. هذه الأهداف ليست ملزمة لأي دول من الناحية القانونية، إلا أن الدول تلتزم بها وتضع لها خططا لتحقيقها وفقا لقرار دول الأعضاء وهو اتفاق حكومي دولي واسع النطاق يسعى إلى تحقيق هذه الأهداف

تستند وجهة النظر في العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ٢٠٣٠ والتعليم إلى المنطلقات الآتية: –

١. جودة الصحة، وجودة التعليم ومخرجاته دعامتان أساسيتان لجودة الحياة
٢. يوجد تفاعل متبادل بين جودة الصحة، وجودة التعليم ومخرجاته
٣. توافر مقومات جودة الصحة تؤدى إلى جودة التعليم ومخرجاته، وجودة التعليم ومخرجاته تؤدى إلى وعى صحي عام وبالتالي توافر مقومات جودة الصحة
٤. يؤثر الفقر، والجوع، وسوء التغذية تأثيرا سلبيا على جودة الصحة، وبالتالي على جودة التعليم ومخرجاته.
٥. أحد مظاهر المساواة بين الجنسين، إتاحة فرص تعليمية متساوية للذكور والإناث
٦. العدالة في توزيع الثروات الطبيعية بين الدول يؤدى إلى جودة الحياة، وبالتالي جودة الصحة، وجودة التعليم ومخرجاته.
٧. عقد شراكات بين المؤسسات التعليمية المحلية، وبين مثيلاتها على المستوى الإقليمي والعالمي يساعد على نقل الخبرات التعليمية والاستفادة منها، وهذا يؤدى إلى جودة التعليم ومخرجاته.

٨. جودة التعليم تؤدى إلى مخرجات تتمثل قدرة المتعلمين على الابتكار.

وسوف تتناول هذه الورقة من بين السبعة عشر هدفا، الأهداف الأكثر ارتباطا بالتعليم.

أهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بالتعليم: –

١. القضاء على الفقر.

ويعنى القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

الفقر ليس مجرد قلة المصادر المالية لضمان لقمة العيش والحياة الكريمة، ولكن من مظاهر الفقر الجوع وسوء التغذية، وضآلة فرص الحصول على التعليم للجميع، وحرمان الفرد من الاستفادة من الخدمات العامة أيضا، والدول النامية، والأقل نماء، والفقيرة هي التي تعاني من هذه المظاهر

إن قلة الموارد المالية لها تأثير مزدوج على الدولة وعلى الفرد، فلا جودة للتعليم في ظل موارد مالية ضعيفة، ولا تعليم جيد لفرد يعيش في أسرة فقيرة أو منخفضة الدخل. وبالتالي فالفقر له تأثير سلبي على شكل ونوع التعليم الذي تقدمه الدولة، وعلى التعليم الجيد الذي يجب أن يحظى به الفرد.

وللتخفف من هذا التأثير ينبغي حشد موارد مالية من مصادر مختلفة منها الدول ذات الاقتصاد القوى لتزويد الدول النامية، والأقل نماء، والفقيرة لضمان جودة الخدمات التي تقدمها هذه الدول وخاصة الخدمات التعليمية.

٢. القضاء التام على الجوع

ويعنى القضاء على الجوع وتوفير الأمل الغذائى، والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

يعتبر الجوع أحد مظاهر الفقر ، وعلى الصعيد العالمى يعانى واحد من كل تسعة أفراد من سوء التغذية ،وهذا يؤدى إلى ضعف بنية الفرد وعدم سلامتها، وهذا يؤثر

بدوره تأثيرا سلبيا على جهازه المناعي مما يجعله عرضة للأمراض المختلفة . وأصبح من المسلمات كمحصلة لنتائج أبحاث التغذية أن سوء التغذية يرتبط بالتحصيل المنخفض في التعليم.

ومن هذا المنطلق فإن الفقر الذي يؤدى إلى سوء التغذية التي لها تأثير سلبي على المتعلم وبالتالي على العملية التعليمية وجودتها وذلك باعتباره أحد عناصرها الأساسية لها.

لذا ينبغي بحلول عام ٢٠٣٠ القضاء على الجوع وسوء التغذية عن طريق تحسين نوعية الأراضي والتربة لضمان مضاعفة المنتجات الزراعية وتصنيعها فى صورة منتجات غذائية مما يساعد على تحسين التغذية للفرد في الدول النامية، والأقل نماء، والفقيرة.

٣. الصحة الجيدة والرفاه

ويعنى تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية فى جميع الأعمار.

من خلال تحقيق رعاية صحية شاملة بإتاحة الفرص للحصول على أدوية، ولقاحات، وعلاج مناسب، وكشوف دورية، وعلاج إدمان المخدرات، وضمان غذاء متكامل ومياه شرب نظيفة، ومسكن آدمي، وقبل كل ذلك إتاحة بروتوكولات وقائية للإصابة من الأمراض وخاصة المستوطنة مثل الملاريا، والإيدز وغيرها، وتوفير مقومات صحة جيدة للأمهات مما يكفل إنجابا لأجيال تتمتع بصحة الجسم والعقل ومتابعتها من الناحية الصحية وقاية وعلاجا.

وهذه الأجيال هي مدخلات ذات جودة للتعليم.

إذا تحقق هذا فنتيجته مجتمع سليم صحيا وفرد سليم بدنيا وعقليا له القدرة على ممارسة التعليم بمختلف أشكاله وأنواعه، واستيعاب مناهجه واستخدام تكنولوجياته، وبالتالي ضمانة جودة مخرجات التعليم.

٤. التعليم الجيد

ويعنى ضمان جودة التعليم للجميع، وتكافؤ الفرص التعليمية، والتعليم مدى الحياة، ويتم إتاحة تعليم قبل جامعي وجامعي مجاني.

وهذا يتحقق من خلال: –

- تخصيص ميزانية مرتفعة ومستقلة للتعليم تنفق على تطوير التعليم بنوعية (عام– فني)، و(قبل جامعي – عالي وجامعي) وميزانية أخرى للرواتب والمكافآت
- تكافؤ الفرص التعليمية للذكور والإناث والسماح لهم بالالتحاق بنوع التعليم الذي يناسب قدراتهم وميولهم دون أية شروط تقيد هذا.
- إتاحة الفرصة للجميع في الالتحاق بالتعليم العالي والجامعي وفق اختبارات استعدادات، وليس وفق المجموع التحصيلي الكلى لشهادة الثانوية العامة الذي ثبت انخفاض صدقه، وقلة قدرته على التنبؤ بنجاح من حصل عليه في الدراسة بالكلية التي التحق بها.
- التوسع في بناء الأبنية التعليمية وفقا للمواصفات العالمية لضمان استيعاب كل من وصل إلى سن الإلزام، والتخفيف من كثافة الفصول أيضا.
- –تطوير مناهج التعليم قبل الجامعي (عام –فني)، وبرامج التعليم العالي والجامعي في ضوء المعايير العالمية للتطوير
- تطوير المعامل، والمختبرات، والورش الفنية في التعليم العام والفني قبل الجامعي، وبالتعليم العالي والجامعي.
- التوسع في البرامج التنمية المهنية، والبرامج التجديدية، والتحويلية للمعلمين، والإشراف الفني، والإداريين، وتطبيق نظام الابتعاث للمعلمين.
- التوسع في استخدام الأساليب التكنولوجية في مراحل التعليم قبل الجامعي، والعالي والجامعي

- التطوير المستمر لمعاهد وكليات إعداد المعلم من حيث الإمكانات، والبنية التحتية، وبرامج الإعداد.
- إتاحة مصادر معرفة متنوعة للمتعلمين في التعليم قبل الجامعي والجامعي، وتنمية مهارات التعلم الذاتي كي يتمكنوا من ممارسة التعلم مدى الحياة.
- تطوير نظام البعثات إلى الخارج، والإشراف المشترك ليشمل معظم أو كل الباحثين في الكليات الجامعية، ومراكز البحوث.
- تفعيل عام التفرغ لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومراكز البحوث لتنميتهم من العلمية والمهنية
- إنشاء شعب للتخصصات الحديثة في الكليات الجامعية، ومراكز البحوث.
- إلغاء التعليم الخاص والدولي في مرحلتي التعليم قبل الجامعي، والعالي والجامعي لتناقضه مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

٥. المساواة بين الجنسين

ويعنى المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

إن المساواة بين الجنسين أحد حقوق الإنسان التي تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالي السلام داخل المجتمعات. وأحد مظاهر المساواة بين الجنسين هو المساواة في الحصول على نفس الفرص في التعليم، وإتاحة الفرصة للنساء والفتيات في الالتحاق بنوع التعليم (عام –فنى) وبمرحلتيه (قبل جامعي–عالي وجامعي) دون أي تمييز بينهن وبين الرجال والشباب، وهذا يؤدى فيما بعد بالحق في امتهان المهن المختلفة في المجتمع، وبالتالي يؤدى إلى العدالة الاجتماعية والسلام داخل المجتمع

٦. المياه النظيفة، والنظافة الصحية

ويعنى حصول كل فرد بالتساوي على مياه شرب نقية بحلول عام ٢٠٣٠.

أعتقد أن هذا الهدف من الصعب أن يتحقق خاصة وأن هناك صراعا على المياه وحصة كل دولة منها، وقد يؤدى هذا الصراع إلى حروب من أجل البقاء. ولكن دعنا نتفاءل ونأمل بأن يتحقق هذا الهدف.

إن حصول الدول على حصتها من المياه دون استئثار دولة أخرى بالمياه له تأثير إيجابي أولا على العلاقات بين الدول من جهة، وبالنظافة الصحية داخل المجتمعات من جهة أخرى. وقد تمت الإشارة إلى وجود ارتباط بين صحة الإنسان وقدرته على التعلم والتحصيل الدراسي في نوع التعليم الملتحق به.

٧. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

ويعنى ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الآمنة المستدامة، مع زيادة الطاقة المتجددة عالميا. هذا يضمن توظيف سليم وآمن للأجهزة التكنولوجية وتوظيفها في شتى مناحى الحياة والعمل، والخدمات المختلفة وخاصة التعليم.

ظهر مع جائحة كرونا أهمية توظيف الأساليب التكنولوجية بمختلف أنواعها وأشكالها في التعليم، فأصبح إيصال وتوزيع المادة العلمية والتكليفات للمتعلم من خلال المنصات التعليمية، والحوار معه من خلال تطبيق Zoomوغيره، بل وتقييم المتعلم أيضا هو شكل التعليم المناسب في الظروف المفاجئة التي تعرض لها العالم نتيجة هذا الوباء. ومن جهة أخرى وفى الظروف العادية فإن توظيف الأساليب التكنولوجية في التعليم بجانب التدريس وجها لوجه أصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، كذلك في التعليم عن بعد والتعليم المفتوح.

ومن الواضح أن كل هذه الأساليب والتطبيقات الإلكترونية تعتمد على الطاقة سواء الكهربائية أو الطاقة الجافة، وبدون ضمان للطاقة وتوافرها للجميع يصعب إتاحة تعليم جيد أو حتى مناسب للمتعلم.

من هذا المنطلق وفى الحالتين يتضح أهمية توفير طاقة للجميع تكفل تعليما جيدا أو مناسبا للجميع.

٨. العمل اللائق ونمو الاقتصاد

ويعنى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد للجميع والعمالة الكاملة المنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. توجد علاقة تأثير وتأثر متبادلة بين الاقتصاد والتعليم، فالاقتصاد القوى يضمن تعليما جيدا، والتعليم الجيد يفرز ثروة بشرية ذات كفايات عالية ومتنوعة (مخرجات التعليم). هذا بدورة يساعد على النمو الاقتصادي المستدام ويضمن اقتصادا قويا.

إن الاقتصاد القوى ينتج ميزانية مرتفعة، وكلما ارتفعت الميزانية ارتفعت ميزانية أوجه إنفاقها على الخدمات بمختلف أنواعها ومنها التعليم. فميزانية مرتفعة للتعليم تعنى تطوير المناهج تطويرا مستمرا يتناسب مع التجدد في هياكل المعرفة ونموها نموا متسارعا، وتطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية، وتزويدها بالأجهزة التكنولوجية وبالمعامل والمختبرات، وبناء مدارس جديدة تضمن التخفف من كثافة الفصول، وتطوير برامج التنمية المهنية للمعلم، وبرامج وإمكانات معاهد وكليات إعداد المعلم، وافتتاح جامعات جديدة فيما يستجد من تخصصات، وزيادة عدد البعثات للخارج سواء للمعلمين أو لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات. هذا يضمن جودة في مخرجات التعليم وفرصا متعددة للعمل في مختلف مؤسسات الدولة.

٩. الصناعة، والابتكار، والبنية التحتية.

ويعنى إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.

هناك قناعة من زمن بعيد أن البنية الأساسية القوية تساعد على النمو في الإنتاج والدخل، وهذان لهما تأثير إيجابي على تحسين الصحة العامة و على جودة والتعليم،

ومن مقومات النمو بنية أساسية قوية التي تعتمد على التقدم في الصناعة، ويساعد على هذا التقدم تطبيق نتائج البحث العلمي، وتحسين المهارات وتكوين كوادر قادرة على الابتكار، والتحسين والتكوين يتحققان بالدرجة الأولى من خلال المؤسسات التعليمية والتدريبية التي ينبغي أن تسعى للتطوير وتجويد التعليم والارتقاء بمخرجاته.

من هنا نلاحظ أن هناك تأثير وتأثر متبادل بين البنية التحتية الأساسية، والتقدم في الصناعة، والابتكار –والتي تؤدى إلى النمو في الإنتاج والدخل من جهة، وجودة مخرجات التعليم التي تتمثل في كوادر قادرة على الابتكار تؤثر بإيجابية على تقدم الصناعة من جهة أخرى.

١٠. مدن ومجتمعات محلية مستدامة.

وتعنى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة للجميع وقادرة على الصمود باستدامة.

إن وجود مدن ومستوطنات آمنة ومستدامة للجميع من المتطلبات الأساسية لإنشاء الأبنية الخاصة بالمؤسسات التعليمية وفقا للمعايير المتعارف عليها لهذه الأبنية، وبعدد كاف لتعليم النشء والراشدين من النوعين (ذكور –إناث)، ومن المعلوم أن الأبنية التعليمية وعاء لتنفيذ المناهج والبرامج الدراسية، وكلما كانت الأبنية التعليمية جيدة كلما كان تنفيذ المناهج والبرامج الدراسية سليما وبالتالي تتحقق أهداف التعليم، وترتفع جودة مخرجاته.

١١. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

وتعنى إقامة شراكات بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني في ضوء خطط مستنيرة للتنمية المستدامة.

والشراكات لا تتضمن المجال الاقتصادي فحسب، ولكن تأخذ التعليم في الاعتبار على أساس أن هناك تأثير وتأثر متبادل بين الاقتصاد والتعليم كما أوضحنا ذلك عند

تناول الهدف الثامن. والشراكات في مجال التعليم تتمثل في علاقات بين المؤسسات التعليمية الحكومية ومؤسسات التعليم الخاص سواء في التعليم قبل الجامعي، أو التعليم العالي والجامعي من خلال البرامج الثقافية والتعليمية أو اتفاقيات التوأمة. هذه الشراكات تكفل تبادل المعارف الحديثة، والتكنولوجيا، والخبرات التعليمية، وهيئات التدريس مما يؤثر تأثيرا إيجابيا على جودة التعليم ومخرجاته.

استعراض كاتب الورقة الحالية أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ٢٠٣٠ التي يرى ارتباطها بالتعليم والتي تؤثر فيه وتتأثر به ، وعرض وجهة نظرة التي تعبر عن مرئيات فيما يتعلق بجودة التعليم ومخرجاته إذا تحققت هذه الأهداف ، ويتضح من خلال العرض أن الاقتصاد القوى ، والرخاء (التغلب على الفقر والجوع) ، والصحة ، والمساواة بين الجنسين لتحقيق العدالة التعليمية ، وتوافر طاقة آمنة ، وبناء مدن ومستوطنات ، وإقامة شراكات ، والابتكار تؤثر إيجابيا على جودة التعليم ومخرجاته التي تؤثر بدورها على تحقيق الأهداف المشار إليها .

المرجع عن أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ٢٠٣٠

Transforming Our World: The 2030 Agenda for sustainable Development. U.N.,sep. 2018